النظام السياسي والإداري لمملكة بوتان

م. د. عبد الخالق جواد عبد الحسين م. م. اسراء حاتم سلمان
الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسية

The Political and Administrative System of the Kingdom of Bhutan

Asst. Prof. Dr. Abdul-Khaliq Jawad Abdul-Hussein
Asst. Lecturer Israa Hatem Salman
Al-Iraqia University – College of Law and Political Science

المستخلص: يجمع النظام السياسي والإداري في مملكة بوتان بين الحداثة والمحافظة على الهوية الثقافية والدينية للمجتمع، إذ شهدت الدولة تحولاً تدريجياً من النظام الملكي المطلق إلى النظام الملكي الدستوري ضمن إطار اتسم بالاستقرار والتدرج السياسي، وقد ارتبط هذا التحول بإعادة تنظيم مؤسسات الدولة وتحديد العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفق قواعد دستورية أسهمت في تعزيز المشاركة السياسية وتنظيم عمل السلطات العامة، كما برز دور البرلمان والحكومة في إدارة شؤون الدولة وتنفيذ السياسات العامة، في حين اكتسبت السلطة القضائية أهمية متزايدة في تطبيق القانون وحماية الحقوق الدستورية.

وفي الجانب الإداري ظهر تطور واضح في تنظيم الإدارة العامة والتقسيمات المحلية من خلال توزيع الاختصاصات بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية بما يسهم في تحسين الخدمات العامة وتنفيذ البرامج الحكومية في مختلف المناطق، كما ارتبطت السياسات التنموية بالنموذج التنموي القائم على الرفاه المجتمعي الذي يقوم على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والمحافظة على البيئة والقيم الثقافية، الأمر الذي منح التجربة السياسية والإدارية في مملكة بوتان طابعاً مميزاً مقارنة بعدد من الأنظمة الأخرى.

الكلمات المفتاحية :النظام السياسي، الإدارة المحلية، الملكية الدستورية، التنمية المستدامة، مملكة بوتان.

Abstract: The political and administrative system of Bhutan represents a model that combines institutional modernization with the preservation of the cultural and religious identity of society. Bhutan experienced a gradual transition from an absolute monarchy to a constitutional monarchy within a framework characterized by political stability and gradual reform. This transformation was accompanied by the reorganization of state institutions and the regulation of relations among the legislative, executive, and judicial authorities through constitutional principles that strengthened political participation and institutional governance. Parliament and government assumed broader roles in managing state affairs and implementing public policies, while the judiciary gained increasing importance in enforcing laws and protecting constitutional rights.

On the administrative level, the state developed its public administration and local divisions through the distribution of powers between the central government and local administrations, contributing to the improvement of public services and the implementation of governmental programs across different regions. Developmental policies were also linked to a community welfare-based development model that balances economic growth with social stability, environmental protection, and

cultural values, giving Bhutan's political and administrative experience a distinctive character compared to many other systems.

Keywords: Political System, Local Administration, Constitutional Monarchy, Sustainable Development, Bhutan

المقدمة: تُعد مملكة بوتان دولة آسيوية مستقلة صغيرة غير ساحلية، تقع في الجزء الشرقي من سلسلة جبال الهيمالايا في جنوب آسيا، وتتخذ من مدينة تيمفو عاصمةً لها. تحدها جمهورية الصين الشعبية من الشمال، وجمهورية الهند من الشرق والجنوب والغرب، الأمر الذي منح موقعها الجغرافي أهميةً سياسيةً واستراتيجيةً، لوقوعها بين قوتين آسيويتين كبيرتين. وتتسم أراضي المملكة بطبيعة جبلية وعرة، تتدرج من المرتفعات الشمالية الشاهقة إلى الأودية والمناطق شبه المدارية في الجنوب. وقد أثرت هذه الخصائص الجغرافية في توزيع السكان، وأنماط الاستقرار، ووسائل الاتصال، وطبيعة الإدارة العامة، كما أسهمت في المحافظة على قدر ملحوظ من الخصوصية الثقافية والسياسية للمملكة.

يقوم النظام السياسي في بوتان على الملكية الدستورية الديمقراطية التي أرسى دستور عام 2008 قواعدها المؤسسية والقانونية. ويتولى الملك رئاسة الدولة ضمن صلاحيات دستورية محددة، محتفظاً بدور رمزي ومؤسسي محوري في ضمان وحدة المملكة واستقرارها، في حين يتولى رئيس الوزراء قيادة الحكومة وإدارة السلطة التنفيذية. ويعتمد النظام على برلمان ثنائي المجلس يتكون من الجمعية الوطنية والمجلس الوطني، فضلاً عن سلطة قضائية مستقلة تتدرج مؤسساتها وصولاً إلى المحكمة العليا. ويعكس هذا البناء السياسي محاولةً لتحقيق التوازن بين استمرارية المؤسسة الملكية وتوسيع المشاركة الشعبية من خلال الانتخابات والأحزاب والمؤسسات التمثيلية.

أما مجتمع المملكة، فيتصف بالتنوع اللغوي والثقافي، مع بقاء البوذية، ولا سيما البوذية الفاجرايانية، مكوناً أساسياً في الهوية الوطنية، إلى جانب وجود جماعات تدين بالهندوسية، ولا سيما في المناطق الجنوبية. وتُعد اللغة الدزونخية اللغة الرسمية، في حين تُستخدم لغات محلية أخرى، فضلاً عن حضور اللغة الإنكليزية في التعليم والإدارة. وتؤدي الأسرة والمجتمعات المحلية والمؤسسات الدينية دوراً مهماً في تنظيم العلاقات الاجتماعية والمحافظة على القيم الموروثة. ومع ذلك، يشهد المجتمع تحولات متسارعة بفعل التوسع الحضري وانتشار التعليم والتقنيات الحديثة وتغير تطلعات الشباب. ومن ثم، فإن دراسة النظام السياسي والإداري في بوتان لا تنفصل عن موقعها الجغرافي وبنيتها الاجتماعية وخصوصيتها الثقافية، إذ تفسر هذه العناصر طبيعة مؤسساتها العامة ومسار تحولها الدستوري ونموذجها القائم على الربط بين الاستقرار السياسي والرفاه المجتمعي والمحافظة على البيئة والهوية الوطنية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في المحاولة لفهم طبيعة النظام السياسي ومدى إمكانية هذا النظام على تحقيق الرضا الاجتماعي داخل الدولة، وهل استطاع هذا النظام من المحافظة على الخصوصية الثقافية والهوية الدينية للدولة؟، وهل استطاعت الدولة من تحقيق التنظيم الإداري والسياسات التنموية في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن النظام السياسي والإداري في مملكة بوتان استطاع تحقيق قدر من الاستقرار من خلال الجمع بين النظام الملكي الدستوري والإدارة الحديثة من جهة، والمحافظة على القيم الثقافية والاجتماعية من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس على طبيعة المؤسسات السياسية والإدارية والسياسات العامة في الدولة، فضلاً عن الاستقرار السياسي الذي أسهم في دعم السياسات التنموية ونجاح التنظيم الإداري.

أهمية البحث:

1. بيان طبيعة النظام السياسي والإداري في مملكة بوتان .
2. توضيح التحول من النظام الملكي المطلق إلى النظام الملكي الدستوري .
3. التعرف على دور المؤسسات الدستورية في إدارة شؤون الدولة .
4. إبراز طبيعة التنظيم الإداري والمحلي في مملكة بوتان .
5. توضيح أثر السياسات التنموية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال عرض طبيعة النظام السياسي والإداري في مملكة بوتان ومكوناته الدستورية والتنظيمية، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع التطورات السياسية والإدارية التي شهدتها المملكة والتحولات المرتبطة بالانتقال إلى النظام الملكي الدستوري.

أهداف البحث:

1. معرفة آليات النظام الحاكم في مملكة بوتان وتطورها الدستوري.
2. دراسة صلاحيات واختصاصات السلطات الثلاث في المملكة.
3. تفكيك المنظومة الإدارية وتقسيماتها المحلية.
4. بيان مقدرة الإدارة المحلية في تطبيق السياسات الحكومية.
5. التعرف على إمكانية ودور التنمية الشاملة في رسم السياسات والخطط التنموية.

هيكلية البحث:

يتكون محتوى البحث من ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وقد تم تقسيم كل مبحث منها الى مطلبين بالشكل الآتي: –

1. المبحث الأول: الإطار السياسي لمملكة بوتان
   - المطلب الأول: نشأة النظام السياسي
   - المطلب الثاني: التحول الدستوري
2. المبحث الثاني: السلطات العامة في مملكة بوتان
   - المطلب الأول: السلطة التشريعية والتنفيذية
   - المطلب الثاني: السلطة القضائية
3. المبحث الثالث: النظام الإداري والتنموي وأبرز تحدياته
   - المطلب الأول: الإدارة المحلية وتقسيماتها وتحدياتها
   - المطلب الثاني: السياسات التنموية في مملكة بوتان وأبرز تحدياتها

المبحث الأول

الإطار السياسي لمملكة بوتان

شهد النظام السياسي في مملكة بوتان تطورات تدريجية أسهمت في انتقال الدولة من الحكم الملكي المطلق إلى النظام الملكي الدستوري، إذ ارتبط هذا التحول بإعادة تنظيم مؤسسات الدولة وتحديد العلاقة بين السلطات العامة ضمن إطار دستوري وقانوني، كما حافظت مملكة بوتان على خصوصيتها الثقافية والدينية أثناء عملية التحديث السياسي، حيث انعكس ذلك على طبيعة النظام السياسي وبنية المؤسسات الدستورية في الدولة.

المطلب الأول / نشأة النظام السياسي

ارتبطت نشأة النظام السياسي في مملكة بوتان بالتطورات التاريخية والاجتماعية التي شهدتها الدولة عبر مراحل زمنية متعددة، إذ تأثرت البنية السياسية بطبيعة المجتمع داخل المملكة القائم على التقاليد الدينية والثقافية المرتبطة بالبوذية، فضلاً عن الطبيعة الجغرافية الجبلية التي أسهمت في عزل المملكة عن محيطها الاقليمي لمدد طويلة، وقد انعكس ذلك على شكل النظام السياسي في مراحله الأولى، حيث كانت السلطة موزعة بين القيادات المحلية والمؤسسات الدينية التي أدت دوراً مهماً في إدارة شؤون المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي جعل النفوذ السياسي مرتبطاً بصورة كبيرة بالمكانة الدينية والتقاليد المتوارثة داخل مملكة[1]

وخلال تلك المرحلة لم تكن المملكة تمتلك نظاماً سياسياً مركزياً بالمعنى الحديث، بل اعتمدت في إدارة مناطقها على الزعامات المحلية والقيادات الدينية التي كانت تتولى تسوية النزاعات وتنظيم شؤون مواطنيها، ومع تزايد الحاجة إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتوحيد المناطق المختلفة بدأت تظهر محاولات تهدف إلى تعزيز السلطة المركزية وبناء كيان سياسي أكثر تنظيماً، خاصة في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت المملكة خلال تلك الفترات .[2]

وقد شكل عام 1907 نقطة تحول مهمة في تاريخ مملكة بوتان السياسي عندما تأسست الملكية الوراثية بعد اختيار (أوغين وانغشوك) ملكاً للبلاد، وهو ما أدى إلى قيام نظام سياسي أكثر استقراراً وقدرة على إدارة شؤون المملكة بصورة موحدة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المؤسسة الملكية تمثل السلطة العليا في المملكة والمسؤولة عن إدارة الجوانب السياسية والإدارية والعلاقات الخارجية، الأمر الذي أسهم في تقليل النزاعات الداخلية وتعزيز وحدة المملكة [3].

(1) كارما فونتشو، تاريخ بوتان، دار راندوم هاوس الهند، نيودلهي – الهند، 2013، ص ص 211-214.
(2) كارما فونتشو، المصدر السابق، ص ص 214-216.
(3) المصدر نفسه، ص228.

واتسم النظام السياسي في تلك المرحلة بطابع الملكية المطلقة، إذ امتلك الملك صلاحيات واسعة شملت إدارة مؤسسات المملكة والإشراف على الشؤون العسكرية والاقتصادية والإدارية، بالرغم من مركزية السلطة، فإن النظام السياسي حافظ على ارتباطه بالقيم الثقافية والدينية للمجتمع، حيث استمرت المؤسسات الدينية في أداء دور مؤثر داخل الحياة العامة، فضلاً عن اعتماد السلطة السياسية على الأعراف والتقاليد الاجتماعية في إدارة شؤون المملكة [1].

ومع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بدأت مملكة بوتان تتجه بصورة تدريجية نحو تطوير مؤسساتها السياسية والإدارية، إذ جرى تعزيز دور الهيئات الحكومية والمجالس الإدارية في إدارة شؤون المملكة، كما ظهرت توجهات إصلاحية هدفت إلى توسيع المشاركة السياسية وتنظيم العلاقة بين مؤسسات الحكم، وقد أسهمت هذه التطورات في تهيئة البيئة السياسية للانتقال لاحقاً إلى النظام الملكي الدستوري، الأمر الذي عكس طبيعة المسار السياسي في مملكة بوتان القائم على التدرج والاستقرار مع المحافظة على الهوية الثقافية والاجتماعية للمملكة [2].

المطلب الثاني/ التحول الدستوري

شهد النظام السياسي في مملكة بوتان تحولاً دستورياً بصورة تدريجية استناداً الى التطورات السياسية والإدارية الحاصلة داخل المملكة خلال القرن العشرين، إذ اتجهت القيادة الملكية إلى تطوير مؤسسات الحكم وتنظيم العلاقة بين السلطات العامة بما ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة، مع الحفاظ على الاستقرار السياسي والهوية الثقافية والدينية للمجتمع، وقد جاء هذا التحول نتيجة إدراك أهمية بناء نظام سياسي أكثر تنظيماً يقوم على المشاركة السياسية وتوزيع الصلاحيات ضمن إطار قانوني ودستوري واضح. [3]

[1] دورجي وانغمو وانغشوك، الملكية والدولة في بوتان الحديثة، دار الدراسات الآسيوية، ثيمفو – بوتان، 2011، ص 97.
[2] دوربا ريزال، السياسة والنظام الدستوري في بوتان، دار سبرنغر للنشر، سنغافورة، 2015، ص 143.
[3] دوربا ريزال، المصدر السابق، ص 156.

وخلال فترة الحكم الملكي المطلق كانت السلطة السياسية تتركز بيد الملك الذي كان يتولى إدارة مختلف شؤون المملكة السياسية والإدارية، إلا أن التطورات الداخلية والمتغيرات الإقليمية دفعت المملكة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية بصورة تدريجية، وقد بدأت هذه الإصلاحات من خلال تعزيز دور المؤسسات الحكومية والمجالس الإدارية ومنحها صلاحيات أوسع في إدارة بعض الشؤون العامة، حيث أسهم ذلك في تقليل الطابع المركزي للسلطة وتهيئة البيئة السياسية لمرحلة التحول الدستوري. [1]

ومع تولي الملك (جيغمي سينغي وانغشوك) الحكم اتجهت المملكة بصورة أوضح نحو الإصلاح السياسي، حيث جرى العمل على تطوير الإدارة العامة وتوسيع نطاق المشاركة في إدارة المملكة، كما شهدت هذه المرحلة نقل عدد من الصلاحيات التنفيذية إلى مجلس الوزراء والهيئات الحكومية، فضلاً عن تعزيز دور المجلس الوطني في مناقشة القضايا السياسية والإدارية المتعلقة بالمملكة، وقد عكست هذه الخطوات طبيعة التدرج السياسي الذي اتبعته مملكة بوتان في الانتقال نحو النظام الدستوري [2].

وفي بداية القرن الحادي والعشرين بدأت عملية إعداد دستور مكتوب يبين شكل النظام السياسي والعلاقة بين السلطات العامة، وقد شكل هذا الدستور نقطة تحول مهمة في تاريخ مملكة بوتان السياسي، لأنه نقل المملكة من الاعتماد على الأعراف السياسية التقليدية إلى إطار دستوري حديث يقوم على قواعد قانونية واضحة، وفي عام 2008 دخل الدستور حيز التنفيذ رسمياً لتتحول مملكة بوتان إلى نظام ملكي دستوري يعتمد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث [3].

وقد نظم الدستور صلاحيات الملك وحدد اختصاصات البرلمان والحكومة والسلطة القضائية، كما أقر الآليات الانتخابية للبرلمان والمشاركة السياسية ضمن إطار دستوري يهدف إلى تعزيز

---

[1] المصدر نفسه، ص 161.
[2] المصدر نفسه، ص 168.
[3] دوربا ريزال، المصدر السابق، ص 168.

الاستقرار السياسي وتنظيم عمل مؤسسات المملكة، وعلى الرغم من هذا التحول احتفظت المؤسسة الملكية بمكانتها السياسية والاجتماعية باعتبارها رمزاً لوحدة الدولة واستقرارها [1].

وبعد إقرار الدستور في عام 2008، استمر النظام السياسي في مملكة بوتان تطوره ضمن إطار الملكية الدستورية، إذ تسعى المملكة إلى تطوير مؤسساتها السياسية والإدارية وتعزيز المشاركة السياسية وتحسين كفاءة الإدارة العامة، كما برزت قضايا جديدة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والتحول الرقمي وتطوير الخدمات العامة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تبني سياسات إصلاحية تتناسب مع المتغيرات الحديثة والحفاظ على القيم الثقافية والاجتماعية داخل المملكة [2].

المبحث الثاني

السلطات العامة في مملكة بوتان

يشكل تنظيم السلطات العامة في مملكة بوتان أحد الأسس الرئيسة التي يقوم عليها النظام السياسي بعد التحول إلى الملكية الدستورية، إذ أسهم الدستور في تحديد اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتنظيم العلاقة بينها ضمن إطار قانوني يهدف إلى تحقيق التوازن المؤسسي والاستقرار السياسي، وقد ارتبط هذا التنظيم بتطوير مؤسسات المملكة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز دور الحكومة والبرلمان في إدارة الشؤون العامة، فضلاً عن دعم استقلال السلطة القضائية في تطبيق القانون وحماية الحقوق الدستورية، كما يعكس تنظيم السلطات العامة في مملكة بوتان طبيعة التدرج السياسي الذي اتبعته المملكة في بناء مؤسساتها الحديثة مع استمرار الدور الرمزي والسياسي للمؤسسة الملكية داخل النظام السياسي.

[1] سونام كينجا، التحول الديمقراطي في بوتان: المنافسات السياسية كمعارك أخلاقية، دار نشر روتليدج الهند، الهند، 2020، ص. 45

[2] توبغاي سونام، سونام كينغا، «الحوكمة وترسيخ الديمقراطية في بوتان»، مجلة الملف الآسيوي، المجلد 49، العدد 3، كندا، 2021، ص ص214-216.

المطلب الأول/ السلطة التشريعية والتنفيذية

تقوم السلطة التشريعية والتنفيذية في مملكة بوتان على أسس دستورية حددها دستور عام 2008 الذي نظم طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين مؤسسات المملكة المختلفة، إذ جاء هذا التنظيم نتيجة التحول من النظام الملكي المطلق إلى النظام الملكي الدستوري الذي اعتمد مبدأ توزيع الصلاحيات بين السلطات العامة مع الحفاظ على الدور السياسي للمؤسسة الملكية، وقد أسهم هذا التحول في تطوير مؤسسات الحكم وتعزيز المشاركة السياسية ضمن إطار دستوري يقوم على الاستقرار والتدرج السياسي [1].

وتتولى السلطة التشريعية مهمة سن القوانين وتنظيم الحياة السياسية والإدارية داخل المملكة، حيث يتكون البرلمان من مجلسين هما المجلس الوطني والجمعية الوطنية، ويؤدي المجلس الوطني دوراً مهماً في مراجعة القوانين والسياسات العامة ومناقشة القضايا المتعلقة بالمصلحة الوطنية، كما يمارس دوراً رقابياً في متابعة الأداء الحكومي وضمان انسجام السياسات العامة مع أحكام الدستور، إذ يتكون من (25) نائباً، 5 يتم تعيينهم من قبل الملك، والـ(20) البقية منتخبون من قبل الشعب مباشرةً، أما الجمعية الوطنية والبالغ عدد أعضاؤها 47 نائباً فتعد المجلس المنتخب الذي يرتبط بصورة مباشرة بالحياة السياسية والانتخابات البرلمانية، إذ يتولى أعضاؤها مناقشة القوانين والموازنة العامة وتشكيل الحكومة من خلال الأغلبية البرلمانية [2].

وقد أسهم النظام البرلماني في توسيع نطاق المشاركة السياسية داخل المملكة، حيث أصبحت الانتخابات البرلمانية تمثل وسيلة لاختيار ممثلي الشعب ضمن إطار دستوري منظم، كما شهدت الحياة السياسية تطوراً تدريجياً في دور الأحزاب السياسية والمناقشات البرلمانية المتعلقة

[1] سونام كينجا، المصدر السابق، ص57.
[2] سونام كينغا، المصدر السابق، ص ص 82-86.

بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، الأمر الذي انعكس على طبيعة العمل التشريعي داخل المملكة [1].

أما السلطة التنفيذية فتتمثل بالحكومة التي يقودها رئيس الوزراء، وتتولى الحكومة مسؤولية إدارة شؤون المملكة وتنفيذ السياسات العامة والإشراف على المؤسسات الحكومية المختلفة، كما يعمل مجلس الوزراء على إدارة القطاعات الاقتصادية والخدمية المتعلقة بالتعليم والصحة والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن متابعة الخطط الحكومية المرتبطة بالإدارة العامة والتنمية الاجتماعية[2].

وعلى الرغم من انتقال مملكة بوتان إلى نظام الملكية الدستورية الديمقراطية، فإن دور الملك، المعروف دستورياً بلقب «دروك غيالبو»، لا يقتصر على الوظائف الرمزية، بل يشمل اختصاصات سياسية ودستورية محددة. فالملك هو رئيس الدولة ورمز وحدة المملكة وشعبها، ويتولى حماية الدستور وضمان احترامه بما يحقق مصالح المواطنين. كما يُعد أحد مكونات البرلمان إلى جانب المجلس الوطني والجمعية الوطنية، ومن واجباته دعوة البرلمان إلى الانعقاد بعد الانتخابات، ومخاطبة مجلسيه، والتصديق على القوانين أو إعادتها مشفوعةً بالملاحظات لإعادة مناقشتها[3].

وفي المجال التنفيذي، يعين الملك زعيم الحزب الحاصل على أغلبية مقاعد الجمعية الوطنية رئيساً للوزراء، كما يعين الوزراء بناءً على توصية رئيس الوزراء، ويتولى تشكيل حكومة مؤقتة عند حل الجمعية الوطنية. ويمارس كذلك دوراً مؤسسياً من خلال تعيين كبار القضاة ورؤساء الهيئات الدستورية المستقلة وفق الترشيحات والإجراءات المحددة، كما يشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويتمتع بصلاحيات العفو وتخفيف العقوبات وتعزيز العلاقات الخارجية. ومع ذلك، تمارس هذه الاختصاصات ضمن القيود الدستورية، بينما تتولى الحكومة

(1) المصدر نفسه، 91-94.
(2) أريند ليبهارت، أنماط الديمقراطية: أشكال الحكم والأداء في ستة وثلاثين دولة، مطبعة جامعة ييل، 1999، ص ص 50-54.
(3) سونام كينغا، المصدر السابق، ص ص 110-113.

برئاسة رئيس الوزراء إدارة السلطة التنفيذية، مما يجعل الملكية عنصراً ضامناً للاستمرارية والتوازن المؤسسي وليست بديلاً عن المؤسسات المنتخبة [1].

وفي القرن الواحد والعشرين تعمل السلطتان التشريعية والتنفيذية على مواجهة عدد من التحديات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي وتحسين الخدمات العامة، إذ تسعى الحكومة إلى تطوير الإدارة العامة وتعزيز التحول الرقمي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، كما يواصل البرلمان دوره في مناقشة القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالتنمية والإدارة والاقتصاد، الأمر الذي يعكس استمرار تطور النظام السياسي للمملكة ضمن إطار الملكية الدستورية والاستقرار المؤسسي [2].

المطلب الثاني/ السلطة القضائية

تعد السلطة القضائية في مملكة بوتان من المؤسسات الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي بعد التحول إلى الملكية الدستورية، إذ ارتبط تطور القضاء بالتغيرات الدستورية والسياسية التي شهدتها المملكة خلال العقود الأخيرة، وقد اتجهت مملكة بوتان إلى بناء نظام قضائي أكثر تنظيماً واستقلالاً بهدف تعزيز سيادة القانون وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن إطار دستوري واضح، الأمر الذي أسهم في دعم الاستقرار السياسي والإداري داخل المملكة [3].

وفي المراحل السابقة كان النظام القضائي يعتمد بصورة كبيرة على التقاليد الاجتماعية والتعاليم الدينية المرتبطة بالمفاهيم البوذية، حيث كانت المؤسسات الدينية والقيادات المحلية تؤدي دوراً مهماً في تسوية النزاعات وتنظيم العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، إذ اعتمد القضاء في

[1] Royal Government of Bhutan, The Constitution of the Kingdom of Bhutan, Thimphu, 2008, Articles 2, 10, 11, 13, 17, 19, 20 and 28. Pp 2-15.
[2] Royal Government of Bhutan, Thirteenth Five Year Plan 2024–2029, Cabinet Secretariat, Thimphu, 2024, pp. 69–87; Royal Government of Bhutan, The Constitution of the Kingdom of Bhutan, 2008, Article 10.
[3] Royal Government of Bhutan, Thirteenth Five Year Plan 2024–2029, Cabinet Secretariat, Thimphu, 2024, op. cit., pp. 71–76.

مملكة بوتان في حل الخلافات والنزاعات استناداً إلى الأعراف والتقاليد المحلية التي شكلت أساساً مهماً للنظام القانوني التقليدي في البلاد، وهو ما جعل القضاء مرتبطاً بالبنية الاجتماعية والدينية أكثر من ارتباطه بالمؤسسات القانونية الحديثة [1].

ومع تطور مؤسسات الدولة وظهور الحاجة إلى بناء نظام سياسي وإداري أكثر تنظيماً بدأت مملكة بوتان تتجه نحو تطوير السلطة القضائية وتعزيز دور المحاكم في تطبيق القوانين، وقد ارتبط ذلك بالتوسع في وظائف الدولة وازدياد الحاجة إلى تنظيم الحقوق والواجبات والعلاقات الإدارية والاقتصادية ضمن إطار قانوني واضح، كما أسهمت الإصلاحات السياسية التي شهدتها المملكة في تهيئة البيئة المناسبة لتطوير القضاء ومنحه دوراً أكثر استقلالاً داخل النظام السياسي [2].

وقد شكل دستور عام 2008 مرحلة مهمة في تنظيم السلطة القضائية، إذ نص على استقلال القضاء بوصفه سلطة منفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما حدد الدستور اختصاصات المحاكم ودورها في تطبيق القانون وتفسير النصوص الدستورية وحماية الحقوق والحريات العامة، ويعكس هذا التنظيم الاتجاه نحو بناء نظام قضائي حديث يقوم على مبدأ العدالة الدستورية واستقلال المؤسسات القانونية [3].

ويتكون النظام القضائي في مملكة بوتان من عدة مستويات قضائية تتدرج بحسب طبيعة القضايا واختصاص المحاكم، حيث تعد المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في المملكة، إذ تتولى النظر في القضايا الدستورية والطعون المتعلقة بالأحكام القضائية، فضلاً عن دورها في تفسير أحكام الدستور وضمان انسجام القوانين مع المبادئ الدستورية، كما توجد محاكم أخرى تتولى النظر في القضايا المدنية والجنائية والإدارية وفق الاختصاصات المحددة لها قانوناً [4].

(1) سونام كينجا، المصدر السابق، ص ص124-127.
(2) المصدر نفسه، ص ص 124-127.
(3) كارما فينتشو، المصدر السابق، ص ص97-101.
(4) المصدر نفسه، ص ص 97-101.

وبعد دستور عام 2008 عملت السلطة القضائية في مملكة بوتان على تطوير أدائها المؤسسي بما يتناسب مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المملكة، إذ اتجهت الحكومة إلى تحديث النظام القضائي من خلال استخدام الوسائل التقنية وتطوير الإدارة الإلكترونية للمحاكم، وتسهيل إجراءات التقاضي، كما ظهرت توجهات تهدف إلى رفع كفاءة الكوادر القانونية وتعزيز الوعي بالحقوق والواجبات الدستورية داخل المملكة [1].

وعلى الرغم من اعتماد القضاء على الأسس القانونية الحديثة، فإن النظام القضائي ما زال متأثراً بالقيم الثقافية والدينية لطبيعة المجتمع، حيث تحرص المملكة على أن تنسجم القوانين مع التقاليد الاجتماعية والهوية الثقافية لها، وقد أسهم هذا التوازن بين التحديث القانوني والمحافظة على الخصوصية الثقافية في تعزيز الاستقرار القانوني ودعم الثقة بالمؤسسات القضائية داخل مملكة بوتان[2].

المبحث الثالث

النظام الإداري والتنموي وأبرز تحدياته

يمثل النظام الإداري والتنموي في مملكة بوتان امتداداً للتحولات السياسية والدستورية التي شهدتها المملكة، إذ لم يقتصر الانتقال إلى الملكية الدستورية على إعادة تنظيم السلطات السياسية، بل ترافق مع تطوير الإدارة العامة وتوسيع دور الإدارات المحلية في تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات. وقد سعت الدولة إلى إيجاد توازن بين توحيد التوجهات العامة على المستوى المركزي ومنح الوحدات المحلية مساحةً من الاستقلال الإداري والمالي، بما يجعلها أكثر قدرةً على الاستجابة لاحتياجات السكان.

---

[1] Royal Government of Bhutan, Thirteenth Five Year Plan 2024–2029, Cabinet Secretariat, Thimphu, 2024, , op. cit., pp. 71–76.

[2] مايكل أريس، التاج الغرابي: أصول الملكية البوذية في بوتان، دار سيريندیا للنشر، لندن، 1994، ص ص145-148.

ويرتبط الجانب التنموي في بوتان بفلسفة السعادة الوطنية الإجمالية التي تجعل التنمية الاقتصادية جزءاً من رؤية أشمل تشمل الرفاه الاجتماعي، والحوكمة الرشيدة، والمحافظة على البيئة والهوية الثقافية. غير أن نجاح هذا النموذج لا يعني غياب التحديات، إذ تواجه المملكة صعوبات إدارية واقتصادية واجتماعية وبيئية ناجمة عن طبيعتها الجغرافية، ومحدودية مواردها البشرية والمالية، وضيق قاعدتها الاقتصادية، وتزايد هجرة الشباب والكفاءات، فضلاً عن متطلبات التحول الرقمي والتغير المناخي. وبذلك فإن دراسة النظام الإداري والتنموي تقتضي بيان بنيته المؤسسية وتحليل التحديات التي تحد من قدرته على تحقيق أهدافه.

المطلب الأول / التنظيم الإداري المحلي وتحدياته

يقوم النظام الإداري في مملكة بوتان على توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية في إطار دستوري يهدف إلى تقريب الإدارة من المواطنين وتحقيق قدر أكبر من المشاركة المحلية. وقد ارتبط تطور هذا النظام بعملية اللامركزية التي بدأت تدريجياً قبل إقرار دستور عام 2008، ثم اكتسبت أساساً دستورياً أكثر وضوحاً بعد التحول إلى الملكية الدستورية. وأصبحت الإدارات المحلية مسؤولةً عن تنفيذ جانب مهم من الخطط الحكومية وإدارة الخدمات والمشروعات المرتبطة بالحاجات اليومية للسكان [1].

وتنقسم المملكة إدارياً إلى عشرين مقاطعة تعرف باسم «دزونغخاغ»، تتفرع عنها مئتان وخمس وحدات إدارية أصغر تعرف باسم «غيووغ»، فضلاً عن أربع بلديات رئيسة تعرف باسم «ثرومدي». وتعمل في هذه الوحدات مجالس محلية منتخبة تتولى تحديد الأولويات المحلية ومتابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالتعليم والصحة والطرق والمياه والتنمية الزراعية وحماية البيئة.

[1] Royal Government of Bhutan, The Constitution of the Kingdom of Bhutan, 2008, Article 22؛ Royal Government of Bhutan, The Local Government Act of Bhutan, 2009, Articles 3–5 pp. 246–273.

ويستند هذا التنظيم إلى المادة الثانية والعشرين من الدستور وقانون الإدارة المحلية، اللذين جعلا اللامركزية وسيلةً لتعزيز مشاركة السكان وتنمية المجتمعات المحلية [1].

وتحتفظ الحكومة المركزية بدور أساسي في وضع السياسات العامة وتحديد الأهداف الوطنية وتوزيع الموارد ومراقبة الأداء، في حين تتولى الإدارات المحلية تحويل هذه السياسات إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ. ويعكس هذا التوزيع محاولةً لتحقيق التوازن بين وحدة القرار العام ومرونة التنفيذ المحلي، إلا أن العلاقة بين المستويين لا تخلو من مشكلات تتعلق بتداخل بعض الاختصاصات وضعف التنسيق وتعدد الجهات المشرفة، الأمر الذي قد يؤدي إلى بطء إنجاز المشروعات أو عدم وضوح المسؤولية عن بعض الخدمات [2].

ويتمثل أحد أبرز التحديات الإدارية في الطبيعة الجغرافية الجبلية للمملكة وتباعد التجمعات السكانية، إذ تزيد التضاريس الوعرة من كلفة إنشاء الطرق وشبكات الاتصالات ومؤسسات التعليم والصحة، كما تجعل الوصول إلى المناطق الريفية والنائية أكثر صعوبةً، ولا سيما خلال الظروف المناخية القاسية. وينتج عن ذلك تفاوت في مستوى الخدمات بين العاصمة والمدن الرئيسة من جهة، والمناطق الريفية والجبلية من جهة أخرى، بما يضع الإدارة المحلية أمام مسؤوليات واسعة لا تتناسب دائماً مع الموارد المتاحة لها [3].

كما تواجه الإدارات المحلية محدوديةً في الاستقلال المالي، إذ يعتمد عدد كبير منها على التحويلات والمنح التي تقدمها الحكومة المركزية لتمويل موازناتها ومشروعاتها. ويحد ضعف الإيرادات المحلية من قدرتها على وضع برامج طويلة الأمد أو الاستجابة السريعة للحاجات

---

[1] Department of Local Governance, Local Governments' Capacity Needs Assessment, Ministry of Home and Cultural Affairs, Royal Government of Bhutan, Thimphu, 2021, pp. 9–10.

[2] Royal Government of Bhutan, The Local Government Act of Bhutan, op. cit., Articles 199–211 and 246–273.

[3] Royal Government of Bhutan, The Local Government Act of Bhutan, op. cit., Articles 199–211 and 246–273

الطارئة، كما يجعل أولوياتها التنموية مرتبطةً بحجم التخصيصات المركزية. ومن ثم، فإن اللامركزية الإدارية في بوتان لم تصل بعد إلى مستوى متكامل من اللامركزية المالية، ولا تزال الحكومة المركزية تؤدي الدور الأكبر في تحديد مسارات الإنفاق التنموي [1].

ويبرز تحدي القدرات البشرية بوصفه عنصراً مؤثراً في كفاءة الإدارة العامة، ولا سيما في ظل خروج أعداد من الموظفين وأصحاب المهارات بحثاً عن فرص أفضل في الخارج. ويؤدي هذا الاتجاه إلى فقدان بعض المؤسسات خبرات إدارية وتقنية يصعب تعويضها سريعاً، فضلاً عن تركّز الكفاءات في العاصمة والمراكز الحضرية. كما تحتاج الوحدات المحلية إلى تطوير مهارات موظفيها في مجالات التخطيط وإعداد الموازنات وإدارة المشروعات واستخدام الأنظمة الرقمية وقياس الأداء، لكي تتمكن من ممارسة اختصاصاتها بصورة أكثر فاعلية [2].

ويمثل التحول الرقمي تحدياً وفرصةً في الوقت نفسه، فقد اتجهت المملكة إلى تطوير الخدمات الإلكترونية وربط المؤسسات الحكومية وتحسين وصول المواطنين إلى المعاملات العامة. ومع ذلك، ما زالت الاستفادة المتساوية من هذه الخدمات مرتبطةً بتوافر شبكات الاتصال والكهرباء والمهارات الرقمية، وهي عناصر تتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية. كما يفرض التحول الرقمي متطلبات جديدة تتعلق بحماية البيانات والأمن السيبراني وتكامل قواعد المعلومات وتدريب الموظفين، بما يمنع تحول الرقمنة إلى عامل جديد من عوامل التفاوت في الحصول على الخدمات [3].

وتكشف هذه التحديات أن نجاح الإدارة المحلية لا يتوقف على توسيع اختصاصاتها القانونية فحسب، بل يتطلب توفير الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لممارسة تلك الاختصاصات،

---

[1] Department of Local Governance, Study Report on the Local Government Rural Revenue Mobilisation Strategy in Bhutan, Ministry of Home and Cultural Affairs, Royal Government of Bhutan, May 2021, pp. 7–10, 13–16.

[2] Royal Civil Service Commission, Civil Service Exit Survey Report 2024–2025, Royal Government of Bhutan, Thimphu, 2025, pp. 1–4؛ Royal Government of Bhutan, Thirteenth Five Year Plan 2024–2029, Cabinet Secretariat, Thimphu, 2024, , op. cit., pp. 71–76.

[3] Government Technology Agency, Digital Strategy: Intelligent Bhutan, Royal Government of Bhutan, May 2024, pp. 5, 19–23؛ Department of Local Governance, Local Governments' Capacity Needs Assessment, op. cit., pp. 21–23.

فضلاً عن تحديد المسؤوليات وتحسين التنسيق بين المؤسسات المركزية والمحلية. ولذلك يرتبط مستقبل الإصلاح الإداري في بوتان بقدرة الدولة على تحويل اللامركزية من تنظيم قانوني إلى ممارسة مؤسسية قادرة على رفع كفاءة الخدمات وتحقيق قدر أكبر من العدالة المكانية.

المطلب الثاني / السياسات التنموية وأبرز تحدياتها

تقوم السياسات التنموية في مملكة بوتان على مفهوم السعادة الوطنية الإجمالية الذي ينظر إلى التنمية بوصفها عمليةً متعددة الأبعاد لا تقتصر على زيادة الناتج المحلي، بل تشمل تحسين نوعية الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الحكم الرشيد، والمحافظة على البيئة والثقافة الوطنية. وقد جعل هذا المفهوم التجربة البوتانية مختلفةً عن النماذج التي تقيس نجاح الدولة بالمؤشرات الاقتصادية وحدها، وأسهم في توجيه الخطط الحكومية نحو التوفيق بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي[1].

وتتجسد هذه الرؤية في الخطط الخمسية التي تعتمدها الدولة، ومنها الخطة الخمسية الثالثة عشرة للمدة 2024–2029، التي تستهدف رفع مستوى الدخل، وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وبناء منظومة إدارية أكثر كفاءةً وثقةً. كما تربط الخطة بين البرامج التي تنفذها المؤسسات المركزية والوحدات المحلية لضمان انسجام الأولويات الوطنية مع الاحتياجات الفعلية للمناطق المختلفة [2].

وفي الجانب الاقتصادي، اعتمدت بوتان على الزراعة والطاقة الكهرومائية والسياحة بوصفها قطاعات رئيسةً في دعم الاقتصاد الوطني. ويمثل تصدير الطاقة الكهرومائية مصدراً مهماً للإيرادات، في حين توفر الزراعة سبل العيش لجزء كبير من سكان المناطق الريفية. كما تبنت

[1] Royal Government of Bhutan, Thirteenth Five-Year Plan 2024–2029, op. cit., pp. 3–4.
[2] Ibid., pp. 10–16, 89–93.

المملكة سياسةً سياحيةً تقوم على تنظيم أعداد الزائرين وتحقيق عائد اقتصادي مرتفع مع الحد من الآثار السلبية للسياحة في البيئة والثقافة المحلية [1].

وعلى الرغم من أهمية هذه القطاعات، فإن ضيق القاعدة الاقتصادية يمثل أحد أبرز التحديات التنموية، بسبب اعتماد الاقتصاد بدرجة كبيرة على الطاقة الكهرومائية وارتباطها بسوق تصديرية محدودة. ويجعل هذا الاعتماد الأداء الاقتصادي متأثراً بتأخر تنفيذ مشروعات الطاقة، والتغيرات المناخية التي تؤثر في الموارد المائية، وتقلب الطلب الخارجي. كما يعاني القطاع الخاص من محدودية فرص التمويل وارتفاع كلف الإنتاج وضيق السوق الداخلية، وهو ما يقلل قدرته على إنشاء فرص عمل كافية وتنويع النشاط الاقتصادي [2].

ويتمثل التحدي الاجتماعي والاقتصادي الأكثر وضوحاً في ارتفاع بطالة الشباب واستمرار الهجرة الخارجية، ولا سيما بين المتعلمين وأصحاب المهارات. وتعكس هذه الظاهرة محدودية فرص العمل المنتجة والفجوة بين مخرجات التعليم وحاجات السوق، فضلاً عن استمرار تفضيل الوظائف الحكومية في مقابل ضعف جاذبية بعض أنشطة القطاع الخاص. ولا تقتصر آثار الهجرة على انخفاض حجم القوى العاملة، بل تمتد إلى فقدان الخبرات وتأثر المؤسسات العامة والقطاعات الصحية والتعليمية والتقنية بخروج الكفاءات [3].

كما تواجه المملكة تفاوتاً تنموياً بين المناطق الحضرية والريفية، إذ تستقطب العاصمة والمراكز الرئيسة السكان وفرص العمل والاستثمارات، في حين تعاني بعض المناطق الريفية من ضعف البنية التحتية ومحدودية الخدمات والأسواق. ويسهم هذا التفاوت في زيادة الهجرة الداخلية

[1] World Bank, Bhutan Country Economic Memorandum, op. cit., pp. 2–4, 23–29؛ Royal Government of Bhutan, Thirteenth Five-Year Plan 2024–2029, op. cit., pp. 17–24.
[2] World Bank, Bhutan Country Economic Memorandum, op. cit., pp. 2–4, 25–29؛ International Monetary Fund, Bhutan: 2025 Article IV Consultation—Press Release and Staff Report, IMF Country Report No. 26/19, Washington, D.C., January 2026, pp. 4–7.
[3] Jumana Alaref, Alvin Etang Ndip, Cheku Dorji and Laurine Martinoty, Migration Dynamics in Bhutan: Recent Trends, Drivers, and Implications, World Bank, Washington, D.C., 2025, pp. vii–xviii, 1–16

وتراجع النشاط الزراعي وارتفاع الضغط على المدن، الأمر الذي يتطلب توجيه الاستثمارات إلى المناطق الأقل نمواً وتحسين شبكات النقل والاتصالات والخدمات الأساسية فيها [1].

ويشكل التغير المناخي تحدياً مباشراً للنموذج التنموي، فرغم نجاح بوتان في المحافظة على مساحة واسعة من الغابات وتحقيق مستويات متقدمة في حماية البيئة، فإن موقعها في جبال الهيمالايا يجعلها معرضةً للفيضانات والانهيارات الأرضية وذوبان الأنهار الجليدية وتغير أنماط الأمطار. ويمكن لهذه المخاطر أن تلحق أضراراً بالبنية التحتية والزراعة ومشروعات الطاقة الكهرومائية، فضلاً عن زيادة الأعباء المالية المترتبة على عمليات الاستجابة وإعادة الإعمار [2].

وتواجه السياسات التنموية كذلك تحدي التوفيق بين متطلبات النمو السريع والمحافظة على القيم الثقافية والبيئية. فتوسيع السياحة والاستثمار والتحضر والرقمنة قد يخلق فرصاً اقتصاديةً جديدة، لكنه قد يؤدي في الوقت نفسه إلى تغيرات اجتماعية وثقافية واسعة إذا لم يخضع لإدارة متوازنة. ومن ثم، فإن فلسفة السعادة الوطنية الإجمالية مطالبة بإثبات قدرتها على الانتقال من المبادئ العامة إلى أدوات دقيقة لقياس الأداء وتحديد الأولويات ومعالجة البطالة والهجرة والفوارق المكانية [3].

وبذلك لا تتمثل المشكلة التنموية في تخلي بوتان عن نموذجها الخاص، بل في تطوير أدواته لكي يستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة. ويتطلب ذلك تنويع مصادر الدخل، وتقوية القطاع الخاص، وربط التعليم بسوق العمل، وتعزيز قدرات الإدارات المحلية، وتوسيع الخدمات الرقمية بصورة عادلة، فضلاً عن إدماج إدارة المخاطر المناخية في

[1] World Bank, Bhutan Country Economic Memorandum, op. cit., pp. 2–3؛ Royal Government of Bhutan, Thirteenth Five-Year Plan 2024–2029, op. cit., pp. 2, 8–9
[2] World Bank, Bhutan Country Environmental Analysis: Taking the Green Growth Agenda Forward, Washington, D.C., February 2024, pp. 22–35
[3] Royal Government of Bhutan, Thirteenth Five-Year Plan 2024–2029, op. cit., pp. 3–4, 65–69؛ World Bank, Bhutan Country Environmental Analysis, op. cit., pp. 39–60

جميع الخطط والمشروعات. ومن شأن تحقيق هذه المتطلبات أن يحافظ على خصوصية التجربة البوتانية ويمنحها قدرةً أكبر على الاستمرار والاستجابة للتحديات المستقبلية.

الخاتمة

تبيّن أن مملكة بوتان استطاعت بناء نظام سياسي وإداري يجمع بين الملكية الدستورية والمؤسسات الديمقراطية، مع المحافظة على خصوصيتها الثقافية والدينية. وقد أسهم دستور عام 2008 في تنظيم العلاقة بين السلطات العامة وتحديد اختصاصاتها، فضلاً عن تعزيز المشاركة السياسية واستمرار المؤسسة الملكية بوصفها رمزاً لوحدة الدولة واستقرارها. كما دعمت اللامركزية دور الإدارات المحلية في تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات، إلا أن محدودية الموارد والتفاوت بين المناطق ما زالا يؤثران في كفاءتها. وفي الجانب التنموي، مثّلت فلسفة السعادة الوطنية الإجمالية إطاراً لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وحماية البيئة. ومع ذلك، تواجه المملكة تحديات تتمثل في بطالة الشباب، وهجرة الكفاءات، وضيق القاعدة الاقتصادية، والتحول الرقمي، والتغير المناخي. ومن ثم، يرتبط استمرار نجاح التجربة البوتانية بتطوير المؤسسات، وتعزيز قدرات الإدارات المحلية، وتنويع الاقتصاد، وتحقيق تنمية أكثر توازناً واستدامةً.

الاستنتاجات:

1. اتسم التحول السياسي في بوتان بالتدرج والاستقرار .
2. أسهم دستور عام 2008 في ترسيخ نظام الملكية الدستورية .
3. حافظت المؤسسة الملكية على دورها في وحدة الدولة واستقرارها .
4. عززت اللامركزية مشاركة الإدارات المحلية في تقديم الخدمات .
5. حققت فلسفة السعادة الوطنية توازناً بين التنمية والرفاه وحماية البيئة .

6. ما زالت المملكة تواجه تحديات اقتصادية وإدارية واجتماعية ومناخية.

المصادر

1. إدارة الحكم المحلي، تقرير دراسة حول استراتيجية تعبئة الإيرادات الريفية للحكومات المحلية في بوتان، وزارة الشؤون الداخلية والثقافية، الحكومة الملكية في بوتان، أيار 2021.
2. إدارة الحكم المحلي، تقييم احتياجات بناء القدرات للحكومات المحلية، وزارة الشؤون الداخلية والثقافية، الحكومة الملكية في بوتان، تيمفو، 2021.
3. أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية: أشكال الحكومات وأداؤها في ستة وثلاثين بلداً، دار نشر جامعة ييل، 1999.
4. البنك الدولي، التحليل البيئي القطري لبوتان: المضي قدماً بأجندة النمو الأخضر، واشنطن العاصمة، شباط 2024.
5. البنك الدولي، المذكرة الاقتصادية القطرية لبوتان: تعظيم إمكانات بوتان للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، واشنطن العاصمة، أيلول 2024.
6. البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في بوتان: السياسة المالية من أجل السعادة الوطنية الإجمالية، منشورات البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.
7. توبغاي سونام وسونام كينغا، «الحوكمة وترسيخ الديمقراطية في بوتان»، مجلة Asian Profile، المجلد 49، العدد 3، كندا، 2021.
8. جمانة العارف، ألفين إيتانغ نديب، تشيكو دورجي، ولورين مارتينوتي، ديناميات الهجرة في بوتان: الاتجاهات الحديثة، والدوافع، والآثار المترتبة عليها، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2025.
9. الحكومة الملكية في بوتان، الخطة الخمسية الثالثة عشرة 2024–2029، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، تيمفو، 2024.
10. الحكومة الملكية في بوتان، دستور مملكة بوتان، 2008.
11. الحكومة الملكية في بوتان، قانون الحكم المحلي في بوتان، 2009.
12. دورجي وانغتشوك، السياسة والنظام الدستوري في بوتان، دار سبرينغر للنشر، سنغافورة، 2015.
13. دورجي وانغمو وانغتشوك، الملكية والدولة في بوتان الحديثة، مطبعة معهد الدراسات الآسيوية، تيمفو، بوتان، 2011.
14. سونام كينغا، التحول الديمقراطي في بوتان: التنافسات السياسية بوصفها معارك أخلاقية، روتليدج الهند، الهند، 2020.
15. صندوق النقد الدولي، بوتان: مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 – البيان الصحفي وتقرير الخبراء، تقرير صندوق النقد الدولي القطري رقم 19/26، واشنطن العاصمة، كانون الثاني 2026.
16. كارما فونتشو، تاريخ بوتان، دار راندوم هاوس الهند، نيودلهي، الهند، 2013.

17. كارما وانغتشوك، النظام الدستوري والتحول الديمقراطي في بوتان، جامعة نيو ساوث ويلز، أستراليا، 2015.

18. لجنة الخدمة المدنية الملكية، تقرير مسح مغادرة الخدمة المدنية 2024–2025، الحكومة الملكية في بوتان، تيمفو، 2025.

19. مايكل أريس، بوتان: التاريخ المبكر لمملكة في جبال الهيمالايا، دار أريس وفيليبس، وورمينستر، 1979.

20. مايكل أريس، تاج الغراب: أصول الملكية البوذية في بوتان، منشورات سيريندیا، لندن، 1994.

21. وكالة التكنولوجيا الحكومية، الاستراتيجية الرقمية: بوتان الذكية، الحكومة الملكية في بوتان، أيار 2024.

Reference

1. Arend Lijphart, Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries, Yale University Press, 1999.

2. Department of Local Governance, Local Governments' Capacity Needs Assessment, Ministry of Home and Cultural Affairs, Royal Government of Bhutan, Thimphu, 2021.

3. Department of Local Governance, Study Report on the Local Government Rural Revenue Mobilisation Strategy in Bhutan, Ministry of Home and Cultural Affairs, Royal Government of Bhutan, May 2021.

4. Dorji Wangchuk, Politics and the Constitutional System in Bhutan, Springer Publishing, Singapore, 2015.

5. Dorji Wangmo Wangchuck, Monarchy and the State in Modern Bhutan, Institute of Asian Studies Press, Thimphu, Bhutan, 2011.

6. Government Technology Agency, Digital Strategy: Intelligent Bhutan, Royal Government of Bhutan, May 2024.

7. International Monetary Fund, Bhutan: 2025 Article IV Consultation—Press Release and Staff Report, IMF Country Report No. 26/19, Washington, D.C., January 2026.

8. Jumana Alaref, Alvin Etang Ndip, Cheku Dorji and Laurine Martinoty, Migration Dynamics in Bhutan: Recent Trends, Drivers, and Implications, World Bank, Washington, D.C., 2025.

9. Karma Phuntsho, The History of Bhutan, Random House India, New Delhi, India, 2013.

10. Karma Wangchuk, Constitutional System and Democratic Transition in Bhutan, University of New South Wales, Australia, 2015.

11. Michael Aris, Bhutan: The Early History of a Himalayan Kingdom, Aris & Phillips, Warminster, 1979.

12. Michael Aris, The Raven Crown: The Origins of Buddhist Monarchy in Bhutan, Serindia Publications, London, 1994.

13. Royal Civil Service Commission, Civil Service Exit Survey Report 2024–2025, Royal Government of Bhutan, Thimphu, 2025.

14. Royal Government of Bhutan, The Constitution of the Kingdom of Bhutan, 2008.

15. Royal Government of Bhutan, The Local Government Act of Bhutan, 2009.

16. Royal Government of Bhutan, Thirteenth Five Year Plan 2024–2029, Cabinet Secretariat, Thimphu, 2024.

17. Sonam Kinga, Democratic Transition in Bhutan: Political Contests as Moral Battles, Routledge India, India, 2020.

18. The World Bank, Bhutan Public Expenditure Review: Fiscal Policy for Gross National Happiness, World Bank Publications, Washington, United States of America, 2014.

19. Tobgay Sonam and Sonam Kinga, "Governance and Democratic Consolidation in Bhutan," Asian Profile Journal, Vol. 49, No. 3, Canada, 2021.

20. World Bank, Bhutan Country Economic Memorandum: Maximizing Bhutan's Potential for Economic Diversification and Structural Transformation, Washington, D.C., September 2024.

21. World Bank, Bhutan Country Environmental Analysis: Taking the Green Growth Agenda Forward, Washington, D.C., February 2024.